

جامعات

تتجه الهيئات الطلابية في الجامعة اللبنانية الى تعطيل أعمال التسجيل وتصعيد التحركات الميدانية لإسقاط قرار زيادة الرسوم بنسبة 100%. في هذا الوقت، كشفت مصادر وزارية أن مجلس الوزراء وافق على مبدأ الزيادة ولم يصدر المرسوم بعد، ولكن سهيك بوجي صاغ القرار على ذوقه

الجامعة تفرّم طلابها

حسين مهدي

مسارعة رئاسة الجامعة اللبنانية الى إصدار مذكرة تنفيذية لزيادة رسوم الطلاب بنسبة 100% هذا العام، وعدم انتظار صدور مرسوم الزيادة عن مجلس الوزراء وتوقيعه من قبل الوزراء في إطار ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية، فضلاً عن إصرار بعض إدارات الكليات، ولا سيما إدارة كلية العلوم، على تسريع عملية تسجيل الطلاب واستيفاء الرسوم منهم وفقاً للزيادة المقررة... كلها خطوات أثارت شبهات المنظمات الطلابية وحثتها على تصعيد تحركاتها فوراً والمطالبة بإلغاء المذكرة، ولكنها طرحت في الوقت نفسه تساؤلات لافقة لدى عدد من الوزراء، ولا سيما وزراء حزب الله، وعدد آخر من ممثلي أحزاب السلطة، ولا سيما تيار المستقبل. فيحسب مصادر وزارية، وافق مجلس الوزراء على مبدأ الزيادة، ولم يصدر المرسوم الخاص بها بعد، وبالتالي لم يصبح نافذاً، إضافة الى أن العرض الذي تقدّم به وزير التربية الياس بو صعب في جلسة مجلس الوزراء الأخيرة تضمن طلب الموافقة على توصية رئيس الجامعة اللبنانية عدنان السيد حسين بزيادة الرسوم بقيمة تتراوح ما بين 100 ألف و150 ألف ليرة، في حين أن المذكرة التي أصدرها السيد حسين قبل انعقاد أول اجتماع لمجلس الجامعة (أمس) تنطوي على زيادة بقيمة تتراوح ما بين 250 ألفاً و300 ألف ليرة. يقول مصدر وزاري من 8 آذار إن

القرار الصادر عن مجلس الوزراء لا يشبه القرار المتخذ في الجلسة، بل انفرد الأمين العام للمجلس سهيل بوجي في صياغته بالصيغة التي خرج بها، وسارع الى تعميمه على الوزارات والادارات العامة المعنية، من دون العودة الى مجلس الوزراء، ومن دون إطلاع جميع الوزراء على تفاصيله التي لم تعرض إطلاقاً. إذ، لم يعد الطلاب وحدهم في المواجهة، فبعض أحزاب السلطة ترى أنها خدعت في كيفية إخراج القرار، من دون أن يعني ذلك أنها كانت ستعارضه لو طرح بصيغته المرفوضة من الطلاب. وردّ أحد الوزراء على سؤال «الأخبار» عن الخطوات التي سيتخذها فريقه إزاء ما يجري بالقول «سنحدث في جلسة مجلس الوزراء المقبلة وليس خارجها»، موحياً بأن القرار سيكون مدار بحث جديد، من دون أن يعطي أي إشارة الى الموقف الذي سيتخذه فعلياً. ما يحصل ويُقال في شأن الزيادة على الرسوم يكشف عن «الانفصام» الذي تصرّ أحزاب السلطة على ممارسته لاسترضاء قواعدها؛ فالوزراء وافقوا على مبدأ الزيادة، في حين إن المنظمات الطلابية في أحزابهم انتفضت على المبدأ نفسه، تماماً كما كان يحصل في حركات هيئة التنسيق النقابية. وحده التيار الوطني الحر رفض أن يتخذ موقفاً يعارض قرار الزيادة. أما المسؤولون في المكتب التربوي لحركة أمل، فيرددون أن «بري وضع يده في الملف»، في حين إن رئيس المكتب شخصياً، عميد كلية العلوم حسن زين الدين، يدافع

بقوة عن القرار. أمس، واصل طلاب الجامعة اللبنانية تحركاتهم التصعيدية ضد أي زيادة على رسومهم. تجتمعوا من فروع وكليات مختلفة في مجمع الحدث. وجدوا عددهم كافياً للسير في تظاهرة، فحددوا خط سيرهم باتجاه المتحف، حيث المبنى الزجاجي للإدارة المركزية لجامعتهم. هناك صنوا جام غضبهم على السيد حسين. هتفوا «ارحل ارحل يا عدنان» و«بدو يزعبنا عدنان» و«جامعتنا وطنية كمشوها الحرامية»... وطلبوا من رئيس جامعتهم أن «يمرر» تعليمهم مجاناً، كما «يمرر» برنامج «سبلاش» في المسبح الجامعي في الحدث مجاناً، في حين الطلاب «يحملون» بمشاهدته فقط. رئيس الجامعة قال

أمام العمداء وممثلي الأساتذة «إن تحرك الطلاب مسيئ و يستهدف موقع رئاسة الجامعة»، في حين شدد الطلاب على أن قضيتهم «وطنية»، وقرروا التصعيد، إذ ستعمل الهيئات الطلابية في الكليات على تعطيل أعمال التسجيل كافة حتى يتم إسقاط القرار. وتقرر تنظيم تحرك ثان أمام مبنى رئاسة الجامعة يوم الثلاثاء المقبل. صدر بيان باسم الطلاب قال «إن عدد طلاب الجامعة اللبنانية ينخفض لصالح الجامعات الخاصة، فيما يصدر قرار من رئيس الجامعة برفع رسم التسجيل، كأنه لا يكفينا المشاكل التي نعاني منها في الجامعة»، وأضاف البيان «ليس من شأننا تغذية خزينة الدولة بالأموال لتمويل سلسلة الرتب والرواتب وتفرغ الأساتذة، فذهبوا إلى مصادر الهدر والسرقة وحاربوها». هذا الموقف عكسته تصريحات كثيرة لبعض ممثلي مجالس فروع الطلاب، إذ شرحوا أن الجامعة جبت في العام الماضي 50 ألف ليرة من كل طالب، بحجة إقامة دورات لغة أجنبية، أدخلت حوالي 3 مليارات ليرة الى الجامعة، «فأين صرفت الأموال؟ إن 10% فقط من الدورات حصلت». تسأل جيسي أبي رمبا، من الفرع الثاني لكلية الإعلام، «لماذا أرفع رسم مختبر والجامعة ليس فيها كاميرا واحدة والمبنى مهدد بالانهيار؟ لا مشكلة في أن نتحمل زيادة مقبولة، شرط أن تحصل في المقابل على تحسينات حقيقية في الجامعة، لا أن نكون ضحية تفرغ أساتذة الجامعة».

مصدر وزاري: بوجي صاغ القرار خلافاً لما قرره مجلس الوزراء

الطلاب مقتنعون أن الزيادة لتمويل السلسلة وتفرغ الأساتذة

الإطلاع على القرارات فقط



اجتمع مجلس الجامعة اللبنانية، أمس، لأول مرة منذ عشر سنوات. أراد رئيس الجامعة اليوم استثنائياً، إلا أن الطلاب حوّلوه الى يوم احتجاجي أخرج معظم العمداء الحاضرين. تجمع طلاب من الفروع والكليات المختلفة في مجمع الحدث الجامعي، وقرروا من دون تخطيط مسبق التوجه الى مبنى الإدارة المركزية في المتحف لاستقبال أعضاء مجلس الجامعة الجديد قبل بدء اجتماعه (عند الثانية ظهراً). هناك كانت هتافاتهم أكثر حدة من مجمع الحدث. طالبوا السيد حسين بالرحيل، كما طالبوا أعضاء المجلس بتحمل مسؤولياتهم والمحافظة على مبدأ «الجامعة للجميع». السيد حسين كان جوابه واضحاً في الافتتاح الرسمي لأول اجتماع للمجلس، قال: «القرار ساري المفعول، وسيعرض على مجلس الجامعة لإبداء الرأي فقط». بعد خروج الإعلاميين وإعادة طرح القرار للنقاش، انقسم الحاضرون بين معارض ومؤيد، لكن بشرط العودة الى توصية السيد حسين «الأصلية»، أي الاكتفاء بزيادة 100 ألف ليرة فقط.

وحده عميد كلية العلوم حسن زين الدين دافع بشراسة عن القرار، بحسب ما أكدت مصادر «الأخبار». بعد ذلك، تحوّل الاجتماع الى لقاء تعارف بين الأعضاء، وبينهم وبين «آلية عمل المجلس»، التي تعرّفوا إليها باللموس: «هم فقط يطلعون على القرارات».



السيد حسين: تحرك الطلاب مسيئ ويستهدف موقع رئاسة الجامعة (مروان بوحيدر)